الفصل الخامس : المنظمة العالمية للتجارة الأهداف التعليمية

مكان: جنيف ، سويسرا
تاريخ التأسيس: 1 يناير 1995صُمم بواسطة: مفاوضات جولة أوروغواي (1986-1994).
العضوية: 164 عضوا يمثلون 98 في المائة من التجارة العالمية.
الميزانية: 197 مليون فرنك سويسري لعام 2020.
عدد موظفي الأمانة العامة: 623.
الرئيس: (المدير العام) نغوزي أوكونجو إيويالا Ngozi Okonjo-Iweala .
المهام: تتمثل مهام المنظمة في ما يلي:

- ✓ إدارة الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية
- ✓ منتدى المفاوضات التجارية.
- ✓ التعامل مع المنازعات التجارية .
- ✓ مراقبة سياسات التجارة الوطنية المساعدة الفنية والتدريب للبلدان النامية.
- ✓ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

- ✓ تعريف الطالب بظروف إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ كشف الرغبة المستترة لدى الولايات المتحدة الأميركية بعدم إنشاء منظمة التجارة العالمية بالتزامن مع صندوق النقد والبنك الدوليين.
- ✓ تعريف الطالب بكيفية حل المشكلة من خلال اتفاقية الجات التي تحولت تدريجيا لمنظمة واقعية.
- ✓ إبراز دور المنتصر في فرض سياساته على الجماعة الدولية.
- ✓ تعريف الطالب بمزايا منظمة التجارة العالمية.
- ✓ إبراز أوجه التميز في المنظمة عن بقية المنظمات الدولية الوظيفية.
- ✓ تعريف الطالب بكيفية اكتساب عضوية المنظمة وخطورة مبدأ التفاوض.
- ✓ إبراز التحولات الأساسية في المنظمة التي كانت سائدة لدى سلفها الجات.
- ✓ فتح آفاق التفكير لدى الطالب حول الفروق بين المنظمات الدولية.

أولا - الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT :

بعد الحرب العالمية الثانية، وتوقيع اتفاقية"بريتون وودز"، كان من الواضح اتجاه الدول الكبرى حول تأسيس النظام الدولي على قواعد اقتصاديات السوق، وكان تحرير التجارة من العقبات الجمركية هو الهدف من وراء إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية، التي تمثل الضلع الثالث لمثلث السيطرة الرأسمالية بعد البنك وصندوق النقد الدوليين ،وقدازداد دورها تعاظما بعد انفراد الاتجاه الرأسمالي بقيادة التوجه العام للاقتصاد العالمي، وقد مرت المنظمة قبل إنشائها بعدة مراحل فقد كانت الفكرة في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي.

إذا كان الميلاد الرسمي لمنظمة التجارة العالمية وريثة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية يعود إلى الأول من يناير عام 1995م ،فإن المحاولات الهادفة لإنشاء هذه المنظمة تعود إلى نهاية النصف الأول من القرن العشرين وذلك عند إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة في 30 أكتوبر 1947و المعروفة بالجات ثم تحولها إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995.

في ديسمبر 1945 منح الكونجرس الأمريكي رئيس الدولة تفويضا يسمح له بالتشاور مع الدول الأخرى لتوقيع اتفاقيات دولية تجارية تنص على إجراء تخفيضات جمركية متبادلة.

ثم كانت دعوة الرئيس الأمريكي في مؤتمر "بريتون وودز"لإبرام اتفاق دولي لتحرير التجارة وعقب ذلك دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى عقد مؤتمر دولي لتنشيط التبادل الدولي للبضائع و السلع و تبنى ميثاق للمنظمة الدولية للتجارة.

وقد عقد المؤتمر في الفترة من 24مارس 1947 إلى 21 نوفمبر 1947 و انتهى إلى وضع ميثاق "هافانا" بإنشاء هيئة للتجارة .

ولقد انبثق عن هذا المؤتمر خفض التعريفة الجمركية أو الحد من القيود الكمية المفروضة على واردات الدول، وقد تم تجميع هذه الاتفاقيات لتشكيل اتفاقية شاملة قد تكون بديلة عن منظمة التجارة الدولية في حال فشلت الدول في التصديق عليها .

وقد وقع هذا الميثاق في 1947 و لم تصدق عليه الولايات المتحدة خوفا من أن ينقص من سيادتها أو حريتها في الشؤون التجارية . وهكذا حلت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي أطلق عليها اسم "الجات"مؤقتا حل منظمة التجارة العالمية منذ عام 1947 وحتى عام 1995.

وقد تضمن ميثاق هافانا مبادئ مهمة لا يزال لها أثر في التجارة الدولية إلى الآن، تتعلق بتخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز وإلغاء التمييز في التجارة الدولية، ومساعدة وتشجيع التنمية الاقتصادية على وجه أفضل مما هو قائم، واتفاقيات خاصة بالسلع الأساسية، ومثلت هذه الأسس اللبنات الأولى لقيام منظمة التجارة العالمية بعد ذلك. وتعرف الجات بأنها "معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها بهدف تحرير العلاقات الدولية السلعية."والتوقيع على الجات جاء سابقا لبدء المفاوضات الخاصة بميثاق التجارة الدولية (1947 إلى 1984) و كانت أهداف الجات تتمثل فيما يلي:

1 - إزالة العوائق التي تحول دون التبادل الحر.

2 - تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

3 - ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة وتوسيع التجارة الدولية.

4 - تشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص.

5 - حسم المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض تحت رعاية الجات .

وقد عقدت الجات عدة دورات حتى عام 1979 خصصت لتنظيم عمليات التجارة الدولية وتخفيض التعريفة الجمركية ،وتسهيل تبادل السلع، واختلفت هذه الجولات في طولها الزمني وفي النتائج التي حققتها.

الجولة الأولى التي عقدت في جنيف سنة 1947 تم تخفيض 45 ألف تعريفة جمركية تشمل سلع قيمتها 10 مليارات دولار وتشكل 50%من مجموع التجارة الدولية.

الجولة الثانية التي عقدت في فرنسا سنة 1949 تم الاتفاق على تخفيض خمسة آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية.
الجولة الثالثة التي عقدت في إنجلترا بين 1950-1951 تم تخفيض 7800 تعريفة جمركية بما يعادل 55%من مستوى التعريفة لسنة 1948.
الجولة الرابعة التي عقدت في جنيف سنة 1956 تم تخفيض التعريفة الجمركية لسلع تبلغ قيمتها ما يعادل 5.2مليار دولار.
الجولة الخامسة عام 1960 في جنيف أيضا تم تخفيض 4400 تعريفة جمركية لسلع صناعية قيمتها 9.4مليار دولار.
الجولة السادسة التي دعا لعقدها رئيس الولايات المتحدة عام 1964 تم الاتفاق على تخفيض التعريفات بنسبة 30% تدريجيا خلال خمس سنوات لسلع صناعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار .
الجولة السابعة في طوكيو عام (1973-1979) وشاركت فيها 99 دولة تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية في الدول التسع الأكثر تصنيعا في العالم على السلع زراعية وصناعية بنسبة 34% على مستوى التعريفة لسنة 1948والتي كانت تساوي 40 % فأصبحت 7.4% .
أما الجولة الثامنة وهي جولة أورجواي من سنة 1986 حتى سنة 1994 تعتبر من أهم جولات الجات وذلك للنتائج التي توصل إليها الأعضاء، والتي تؤثر تأثير كبيرا على مستقبل التجارة الدولية وبالتالي على اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك حين جرت اتفاقات كثيرة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة بين الدول الأعضاء.

غير أن هذه الاتفاقات وإعلانها لمبدأ حرية التجارة وعدم التمييز تفضي إلى عدم المساواة في الواقع لأنها لا توقع بين أنداد، وإنما تراعى فقط مساواة شكلية في السيادة بين الدول وهو ما سعت الدول الكبرى لإرسائه من خلال هذه المنظمات في سبيل إقرار قواعد النظام الاقتصادي الدولي إذ لا يمكننا أن نغيب تخلف الدول النامية وتراكم مديونياته التي بلغت عام 1995 ألفى مليار دولار أمريكي، هذا فضلا عن الحقيقة الواقعية بأن هذه الاتفاقات خرجت من القناة المنفردة للدول الصناعية الكبرى فقط،وأيضا لا يمكن أن نغفل الإمكانيات التفاوضية الضعيفة للدول النامية التي دعتها للمطالبة بإرساء قواعد جديدة أكثر عدالة في هذا المجال .

لذلك فان أهم تطور شهدته جولة أرجواى هو إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994 كمحاولة لتغيير القواعد الاقتصادية السائدة أو تطويرها بطريقة لتبدو مرضية لبعض دول العالم الثالث.

ثانيا -- منظمة التجارة العالمية–WTO -- OMC

1/- مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة دولة عضو إضافة 20 دولة مراقبة كما في 1 آب / أغسطس 2016 .التجارة العالمية 164 إلى يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي الدولي لأركانهالرئيسية فهي الركن الثالث 4من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهم يعملون على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي الدولي الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة، لذلك لها صفة الإلزام لأعضائها فيما تم الاتفاق عليه وتملك فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات، وتقوم على أسس أهمها مبدأ الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية، ومبدأ الالتزام بالتعريفات الجمركية وإعطاء امتيازات للدول النامية، ومبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية .تم التوقيع في مراكش بتاريخ / 1994/04/15 على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في ختام مفاوضات جولة أرجواى بواسطة 122 دولة، ودخلت المنظمة حيز النفاذ اعتبارا من أول يناير1995.

وتم الاتفاق على أن منظمة التجارة العالمية تحل محل الجات في خلال سنتين على الأكثر،ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من أجهزة رئيسية وأخرى فرعية.

2/ : الأجهزة الرئيسية:

أ- **المؤتمر الوزاري :** ويتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وذلك للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقات التجارية بين الأطراف .

ب- **المجلس العام :** ويتكون من ممثلي كل الأعضاء، ويجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويمارس وظائف المؤتمر الوزاري فيما بين اجتماعات هذا الأخير .وأيضا يمارس المجلس العام وظائف أخرى مثل تسوية المنازعات وفحص السياسات التجارية .

ج- **الأمانة العامة :** نص الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة على السكرتارية كفرع رئيسي يديره المدير العام الذي يعينه المجلس الوزاري ويحدد له سلطاته واختصاصاته ومدة تعيينه وشروط التوظيف .ويتولى المدير العام تعيين باقي الموظفين، الذين يتميز وضعهم القانوني بالآتي:

- أن وظائفهم ذات طبيعة دولية.
- لا يجوز لهم في ممارسة وظائفهم طلب أو قبول تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج المنظمة.
- .يجب عليهم الامتناع عن أي عمل لا يتفق ووضعهم كموظفين دوليين.
- على أعضاء المنظمة احترام الطبيعة الدولية لوظائف المدير العام ولموظفي السكرتارية، وعدم التأثير عليهم في ممارسة وظائفهم.

3-الأجهزة الفرعية: طبقا للمادة 4/7 ينشئ المؤتمر الوزاري لجانا متخصصة داخل المنظمة من أجل المساعدة على أداء الوظائف الموكولة إليه وهذه اللجان هي :

لجنة التجارة و التنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية و الإدارة، وللمجلس إنشاء لجان إضافية لأداء ما يراه مناسبا من مهام.

أما العضوية داخل المنظمة العالمية للتجارة فهي متاحة لجميع الدول بما فيها الدول المتعاقدة في اتفاقية الجات، بحيث يقبل العضو بالالتزام بمبادئ تحرير التجارة الواردة في الاتفاقات المختلفة وتقديم جداول تنازلات بتخفيضات جمركية ، 5وقد أباحت المنظمة لكل عضو فيها الانسحاب منها بشروط وهي:

- أن يكون الخروج بسبب وجود ظروف استثنائية تبرر ذلك؛
- أن يتعلق الخروج بالإخلال بالتزام واحد يفرضه الاتفاق المنشئ أو احد الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف؛
- أن يصدر قرار وزاري بهذه المسألة.

وتصدر القرارات أمام المؤتمر الوزاري والمجلس العام بالتوافق بين الحاضرين وإلا تتخذ القرارات بالتصويت إما بأغلبية الثلثين أو ثلاثة أرباع أو بالإجماع حسب الأحوال.

يكون التصويت بأغلبية الثلثين في الأحوال الآتية على سبيل المثال:

أ - اقتراحات تعديل الاتفاقيات التجارية.

ب- التعديلات على أحكام جولة أورجواي أو على الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

ويكون التصويت بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرة والمشتركة في عملية التصويت في بعض الأحوال مثل:

1-تفسير ميثاق المنظمة أو اتفاق متعدد الأطراف.

2- إعفاء أحد الأطراف من التزام مفروض عليه بموجب الميثاق أو الاتفاق. ويكون التصويت بالإجماع في الأحوال الآتية مثلا:

أ - المادة 4 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في الحقوق الفكرية.

ب- المادة 2/1 من اتفاقية التجارة في الخدمات.

ج- المادة الأولى و الثانية من اتفاقات الجات 1994 .

وفيما عدا هذه الحالات الاستثنائية الثلاث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة من عدد الحاضرين إن لم يوجد توافق.

أهدافها: وتتمثل أهم أهداف منظمة التجارة العالمية في الآتي

- ✓ **أولاً**: تأكيد الالتزام بتحرير التجارة الدولية وتنظيمها ، وترسيخ مبدأ المساواة في المعاملة ، والالتزام بقواعد مدونة السلوك في العلاقات التجارية الدولية .
- ✓ **ثانياً**: تخفيض الرسوم والحواجز الجمركية وجميع العوائق القانونية على التجارة العالمية بما في ذلك السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية .
- ✓ **ثالثاً** : تقوية القواعد الخاصة بمعالجة قضايا الدعم ، والإعانات ، والرسوم التعويضية، ومكافحة الإغراق ، وإجراءات الوقاية منها.
- ✓ **رابعاً**: تطوير نظام تسوية المنازعات التجارية ، ووضع آلية فعالة لتطبيق القرارات والأحكام الصادرة .
- ✓ **خامساً**: إيجاد آلية لمراجعة وتعديل السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء أو الساعين للعضوية ، لتحقيق مزيداً من الشفافية في أنظمة التجارة الدولية .
- ✓ **سادساً**: التوسع في تكوين الإتحادات التجارية ، مثل مناطق التجارة الحرة ، والإتحادات الجمركية ، والسوق المشتركة ، لزيادة التعاون الدولي وتخفيف الحواجز بين الدول الأعضاء مع مرور الزمن .
- ✓ **سابعاً**: الإجتماع في مؤتمرات دورية علي فترات متقاربة لمناقشة ما تم إنجازه ، وللتشاور في الخطوات القادمة ، ولفض الخلافات والنزاعات التي يمكن أن تثور بين الدول الأعضاء من حين إلي آخر.

وظائفها:أما الوظائف التي تقوم بها المنظمة فهي كالآتي:

- ✓ تسهيل تنفيذ اتفاقات أرجواى : بمقتضى هذه الوظيفة تقوم المنظمة بتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التي تمت خلال جولة أرجواى ومراقبة تنفيذ الدول لها، وإنزال العقوبة المقررة على الدول التي تخالف هذه الأحكام.
- ✓ الإشراف على المفاوضات المتعددة الأطراف : تعتبر المنظمة مقرا دائما لعقد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري بين الدول الأعضاء حول تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.
- ✓ إدارة نظام حل المنازعات ونظام مراجعة السياسات التجارية : تتولى المنظمة إدارة نظام حل المنازعات وفقا للإطار القانوني للاتفاق الخاص بالقواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

وتتولى المنظمة إدارة نظام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لنظامه القانوني المنصوص عليه في الملحق الثالث للاتفاق المؤسس للمنظمة .

ويتم تنسيق التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث ينص الاتفاق المنشئ للمنظمة على أن تتعاون على النحو المطلوب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين وهو ما يؤكد تكاتف هذه المنظمات الثلاث لدعم قواعد النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدول الكبرى على حساب الدول النامية والعمل على تكريسه.

وقد أعرب المشاركون في مؤتمر مراكش عام 1994م عن رغبتهم في أن تقيم المنظمة علاقات تعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين بهدف قيام المؤسسات الثلاث بالتنسيق فيما بينهم لأغراض وضع السياسة العامة للاقتصاد العالمي.

وتؤسس منظمة التجارة العالمية لعالم جديد تسوده المنافسة الكاملة في ظل الحدود المفتوحة ،ومن ثم تحول العالم إلى سوق واحدة تكون المنافسة فيه بين قوي قد استجمع كل عناصر الهيمنة وضعيف قد أحيط بكل عوامل الضعف والوهن وهذا هو النظام الاقتصادي الدولي الذي يجب أن يسود وفقا لمفاهيم الدول الكبرى.

إنها سيطرة الدول الكبرى في أوضح صورها حين يمتد نفوذها ليشمل كل أرجاء المعمورة، فإذا كانت الرأسمالية داخل مجتمعها تقضي على الضعيف بالانزواء ثم الموت لأنه لا مجال إلا للأفضل وهو الأقوى، أما الضعيف فلا مصير له إلا الموت، فماذا يمكن أن يكون حالها مع عالم غريب عنها تسعى منذ زمن طويل للسيطرة عليه والتحكم في كل أوضاعه وممتلكاته.

إن كانت الملامح التي بدأت في الظهور توضح أن الغرب سيظل مركز العالم لقرون قادمة وستهمش باقي الأطراف، وأن اقتصاد السوق وتحرير التجارة لن يكون سوى أداة في يد الدول الصناعية الكبرى لتوجيه وإدارة العالم الجديد والحفاظ على قواعد النظام الاقتصادي الدولي السائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء هيئة الأمم المتحدة.

إن جولة أرجواى هي عمل من أعمال الدول الاستعمارية لا يختلف في قليل أو كثير عن أعمال أخرى سابقة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتربط اتفاقيات الجات الجديدة القدرة على التفوق التجاري والمكاسب بالقدرة التنافسية لكل بلد وهي تتكون من عناصر مثل الكفاءة الإنتاجية وحسن استغلال الموارد المتاحة ودفع تطور التكنولوجيا لتطوير الإنتاج ووصول السلع إلى الأسواق بأسعار تنافسية، وهذا كله لن تستفيد منه دول العالم الثالث في شئ لأنها لا تستطيع المنافسة مع أولئك الذين أغلقوا الأسواق على أنفسهم دهرا طويلا وحققوا تقدما هائلا وفرضوا على الدول النامية تخلفا وضعفا وقواعد لنظام اقتصادي دولي هم من أرساها . فالحديث عن المنافسة الحرة أكذوبة كبرى ستعاني منها الدول النامية زمنا طويلا كما عانت في زمن الاستعمار و النهب قرونا، والآن يطالب الغنى الفقير بفتح أسواقه للمنافسة الحرة، وهذه المنافسة لا تكون إلا بين أنداد متساوين، والدول النامية لن تكون أبدا ندا لهذه الدول التي تضخمت وكبرت من ثروات العالم الثالث ووضعت قواعد حسب مقاسها لتفرضها على كافة أعضاء المجتمع الدولي من الدول النامية التي لم يكن لها أي يد في وضعها أو إقرارها. .وبالرغم من السلبيات الكثيرة لاتفاقيات

الجات ومنظمة التجارة العالمية فإن التعامل معها أصبح هو السبيل الوحيد على الأقل في الوقت الراهن، لذلك فإن الدول الأعضاء لا بد أن تتبع السياسات والتدابير اللازمة للتكيف حتى لا تقع تحت طائلة مخالفة هذه الاتفاقيات.

وبالمقابل على منظمة التجارة العالمية أن تراعى الظروف الخاصة للدول النامية، ومكذا فإن مستقبل هذا المنظمة منوط بنوعين من التحديات تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والأخرى واقعية تتصل بواقع كل من المسائل محل التنظيم والدول ذاتها .

وتواجه منظمة التجارة العالمية تحديات تنظيمية تتعلق بأساس العمل وإطاره، حيث أن المنظمة تعتبر امتدادا تنظيميا للإطار الذي كان قائما من قبل جات 1947 فاتفاقية مراكش نصت على أن تسترشد المنظمة بالقرارات والإجراءات والممارسات المعتادة التي تتبعها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جات 1947 وتصبح الأجهزة التي أنشئت في إطارها أجهزة للمنظمة ومديرها مدير المنظمة .

ونتيجة لأن جات 1947 كانت تقتصر على مجموعة اتفاقيات محدودة بقطاع تجارة السلع فقط، كذلك كانت تضم دولا محدودة عكس ما هو حادث الآن وترتيبا على ما تقدم فإن عليها أن تتعامل مع عدد كبير من أعضائها، وتراعي ظروف كل دولة وهو ما يتطلب عملا مكثفا.

أما من ناحية أساس العمل فلا بد من تحقيق تناسق وانسجام بين عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية وغيرها حتى لا يحدث صدام بسبب كثرة المهام وتعددها و تشابكها، وأيضا التبسيط بشأن إطار حل المنازعات داخل المنظمة .كما تواجه المنظمة تحديات واقعية إذ لا بد ان تدرك هذه الأخيرة أنها تتعامل في إطار مسائل اقتصادية تتعارض فيها المصالح لكل دولة وتحاول كل دولة أن تحصل عل وضع يحفظ وينمي من قدراتها التنافسية في العلاقات الدولية التجارية. .

ولذلك فإن أسلوب الجزاء نتيجة مخالفة الدول لالتزاماتها لن يجدي، بل لا بد من اللجوء للتفاوض بدلا من حدوث 8 مواجهة وقطيعة بين الدول الأعضاء8 وحتى تستطيع الدول الوفاء بالتزاماتها لها أن تطلب من المنظمة مد أجل الإعفاءات الخاصة أو العامة من حيث المدة أو النطاق، ولقد أثبت الواقع أن كثيرا من الإعفاءات أو الاستثناءات قابلة للاستمرار أو الامتداد مراعاة ونزولا على واقع الدول المختلفة ،بحيث أصبح هناك ما يسمى بالتحلل المشروع من الالتزامات الدولية.

وبمقتضى هذا التحلل تمنح الدول إمكانية عدم تطبيق النصوص الدولية سواء بالنسبة لبعضها أو معظمها أو حتى في مجملها بصورة دائمة أو لفترة مؤقتة بالنظر لوجود حالات أو مبررات مشروعة تسمح بإتيان هذا السلوك وبالرغم من صعوبة ذلك فهو ممكن .

ونهاية نستطيع أن نجمل الجوانب السلبية التي ستترتب على قيام منظمة التجارة العالمية وبخاصة للدول النامية في:

- ✓ إن اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية حتى جولة أورجواي لم تكن شاملة لكل جوانب التبادل التجاري الدولي، فهي لم تشمل النفط والغاز و صناعتهما، و البتروكيماويات، والأيدي العاملة.
- ✓ يتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بفعل الاتفاقات، وان يكون النصيب المطلق منها لصالح الدول المتقدمة أي 86%والباقي للدول النامية.
- ✓ هناك خسائر قد تتكبدها الدول النامية سنويا بفعل اتفاقات الجات- يقدرها بعض المتخصصين بـ 100مليار دولار.
- ✓ إن الدول العربية غير مستفيدة من اتفاقات الجات لأن إسهامها في التجارة الدولية لا يتعدى 7.3% من إجمالي الصادرات العالمية و 2.3% من إجمالي الواردات، 6.1%حصتها من الناتج الإجمالي العالمي، كما أن التجارة العربية الرئيسية وهي تجارة النفط والبتروكيماويات غير مشمولة باتفاقيات الجات.
- ✓ نتيجة تقليص الدعم عن المنتجات الزراعية فإنه يتوقع زيادة الأسعار للواردات الزراعية ويقدر المختصون بأن الدول العربية وحدها ستتكبد زيادة سنوية حوالي 887 مليون دولار .

- ✓ اتفاقيات المنسوجات سوف تلحق بالفعل تأثيرا محسوسا في صناعة وتجارة الأقمشة والمنسوجات للدول النامية و منها الدول العربية التي تمتعت بمزايا أفضل في اتفاقات الألياف المتعددة الملغاة.
- ✓ يتوقع في قطاع الخدمات ألا يحقق نتائج طيبة في الدول النامية، لأنه يعاني عجزا شديدا وتخلفا كبيرا عكس الدول المتقدمة.
- ✓ في تجارة الملكية الفكرية فإن فوائد الدول العربية تبدو محدودة من الناحية التجارية ويؤثر تحرير الثقافة بشدة على الثقافة الوطنية العربية.

المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية MUST OF WTO

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة ، وتكون هي بمثابة الدستور الرئيسي لعمل المنظمة ، وهي القاسم المشترك لجميع الإتفاقات التي تشرف علي تطبيقا ، سواء كان بالنسبة للتجارة في السلع **GAT**، أو التجارة في الخدمات **GATS**، أو التجارة في حقوق الملكية الفكرية **TRIPS** .

- ✓ **أولاً : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Most Favored Nation (MFN :**

بموجب هذا المبدأ تمنح الدولة العضو جميع الصلاحيات أو المميزات التي خصصت لدولة معينة إلى جميع الدول الأعضاء، حيث تلتزم كل دولة عضو تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملها مع دولة أخرى بمنح المعاملة التفضيلية نفسها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة ، تحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية . ويستثنى من ذلك المزايا المتبادلة في إطار الاتحادات الجمركية ، ومناطق التجارة الحرة ، بالإضافة إلى المعاملات التفضيلية الممنوحة من بعض الدول الصناعية لبعض الدول النامية.

- ✓ **ثانياً : مبدأ الشفافية : TRANSPARENCY :**

ويقصد به وجوب نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين ، والأنظمة ، واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية .

وعلى الدولة العضو الإعلان عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة ، أو بينها وبين الدول الأخرى مع مراعاة عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء في المنظمة ، و توضيح الأنظمة الحكومية الخاصة بدواعي المصلحة الوطنية أو الأمن القومي

- ✓ **ثالثاً: مبدأ تخفيض العوائق التجارية : Reduction Of Trade Barriers**

يجب على الدول الأعضاء بموجبه أن تعمل باستمرار علي تخفيض عوائق التجارة مثل (الحصص ، الرسوم الجمركية ... إلخ) التي تعيق انسياب التدفق الحر للسلع والخدمات بين حدود الدول الأعضاء .

- ✓ **رابعاً : مبدأ المعاملة بالمثل : Reciprocity**

يحق بموجبه للدولة العضو اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى مماثلة للإجراءات التي فرضتها ضدها .

- ✓ **خامساً : مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية (SDT):**

إعطاء مميزات تجارية خاصة ومؤقتة مثل (فترة سماح زمنية أطول – ورسوم جمركية أقل) للدول النامية ، إذ تقر المنظمة بأن الدول النامية الأعضاء قد تحتاج إلى حماية الصناعة الوطنية الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الخارجية ، ولكنها تشترط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا ، وأن تقتصر على فرض الرسوم الجمركية المعقولة . كما تشترط قواعد المنظمة تخفيض التعريفة الجمركية عموماً ، وتحديد سقوفها العليا عند مستويات منخفضة لا يجوز زيادتها في المستقبل ، مع التأكيد على ضرورة إزالة الحواجز الأخرى غير الجمركية ،على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات.

- ✓ **سادساً : مبدأ المعاملة الوطنية : National Treatment:**

ويقضى هذا المبدأ في جوهرة بعدم التمييز بين المنتجات المحلية ، والمنتجات المماثلة لها من المستورد من حيث الرسوم المحلية ، أو الضرائب ، أو المواصفات القياسية ، كما لا تميز الدولة بموجبه في معاملتها للسلع والخدمات الواردة مقارنة بالسلع والخدمات الوطنية .

✓ **سابعاً: مبدأ حماية البيئة . Protection Of Environment**

تحترم المنظمة الحاجة لحماية البيئة فيما يخص المعاملات التجارية على المستوى المحلي والدولي .

اتخاذ القرار في المنظمة: يتم اتخاذ القرارات في المنظمة وفق مايلي:

1- بشكل عام، القرار في المنظمة يكون بالإتفاق.

2- في حالة وجود تباين، بالأغلبية وفق صوت لكل عضو.

3- الحاجة إلى 75% من الأعضاء لتغيير تطبيق أحد الإجراءات، مثل تفسير بنود إتفاقيات المنظمة.

4- وبحاجة إلى إجماع كافة الأصوات لتغير مبدأ من مبادئ المنظمة.